مع الغنم الذين فيخرج ان يحلفكم على ما تقولون اختلفوا عند ذلك اخذوا على الغنائم وهو الذي
رضي الله عنه عن قوله تعالى وداود وسليمان اذ يحكمان في الحرث اذ نفشت فيه غنم القوم
وكنا لحكمهم شاهدين يعني حكما سليمان وكلاهما اتينا حكما وعلما فغلت الصحابة
بما ذكرته من ان الصانع واجب وان الخطي معذور بل ما جور اذا بذل الاجتهاد وورد
بان داود عليه السلام حكم باعطاء الغنم لارباب الحرث بما قوموها قيمة تحرثهم الذي اعتمدوا
وسليمان عليه السلام حكم باعطاء الغنم لرب الحرث ليستغلها واعطى الحرث لرب الغنم يقوم عليه
حتى يعلم كما كان فيرد الغنم واذا اكل دمع الحرث كما هلكه وقد بعوا له غنمه بصوف الله سليمان
حيث فاوت بينهما هكذا سليمان واستدلوا ايضا بقضية اخرى وقعت بين سليمان وبين ضحة المراتين
اللتين خطب الذيب ولد الكبرى منهما واخذ تواه الصغرى وادعت انه ولدها وقد اجمعا
الى داود عليه السلام فحكم للكبرى لانها ذات الحرز وقال سليمان بل بنصفين الولد بينهما
فلما همت الصغرى بنعم الولد نصفين صدقت الكبرى وقالت هو ولدها وجعلت الكبرى
تطيب قلبها بعضو من الصغرى وقالت للكبرى لو كان ولدك ما طابت قلبك وبعضته فلما همت
وتحققت بينهما وهي ان امرأة اذا عن عليها ان تكلمت كلمة من بعضها فاسود وجهها
حيث شرحه الشهود من الزكي ثم ان سليمان وضع له مع الصبيان وهو يلعب بكبير الغضة
فحكم بنفي الغرة بعد قرابا ختلف فوقع هو مع داود الى تعريف الشهود وبغضة
زائدة ونعت بينهما وهي ان امرأة وجد في بعض جسمها مثلا عمر انه بين ربعا واذ هاز اضية
فاسود اوجه عليه السلام بعضها ما عرف انه بين ربعا ذات الدلا ويكفي بان بعضه
بعضها بين والا بعضه بينهما خيرا بعضه بعضه مثلا بعضة وعلم ان المرأة تكذبوا
عليها انظر ابن يحيى كتاب الاحكام بقال رضي الله عنه كان في تقولون اذا اوجد احكما
واصاب سليمان عليهما السلام وهل يعتقد بعضهما مثل هذا يجوز ام لا عليهم السلام والصلاة
ونعم صفوة الله من خليفته ونعم عمر ابن من المذكور بكت ومن كان عمر جاز اجهار عليهم الحكما
وصار يصرخ منع ما يقتضي تنفع لنا بكم حيث صار اضلنا بعد ان اهتدينا بكم ونعم اوجد
اما توجيه القضية كما في بلاد اوجد عليه السلام حكم بصيم الحرث الذي هو غرم فيه الذي

واخذ الغنم

والغنم يرعى بالغنم لانهم لم تكن عندهم عين يرعى ذات الزمان وان كانت ملية فليلة بحكم فوا
يتعاملون بالغنم والمواشي اكثر منها عندهم فلهذا امر بدفع الغنم ولم يامر بدفع العين وامر
سليمان عليه السلام بانه حتى بالحلب وزبدا ان يدفع منه بعث الغنم وغلتها من صوف وبر وحوب
به فيه تاتي بثمرة تدفع الحرث وهو العنب الرابحة الطاعة وهذا اذا يكون مع التراضي وكما
يقال الحكم بصيم الحرث ان ابطل وان الحكم بالحلب هو الذي اصاب وامر اخر جيه الحكم بي
العصر الباقية جاء داوود عليه السلام حكم بانقضية كالمحاجي العصر الثلاث وهو الذي
به الحكم اذ يجوز للحاكم ان يحكم بغير وسليمان عليه السلام حكم فيما على الباطن حتى رد به كما لم يحكم به
ح بلا يقال في الحكم اما ان انه خطا وان الثاني هو الصواب بل كل منهما صواب وان كان الاول يجب
نقضه عند ظهور الباطن بنقضه لا يعني انه كان حين التنفيذ خطا بل هو بتلك الحالة محمول
شهدوا شهادة زور ورجوا عن شهادتهم قبل ان يقضي بشهادتهم على الزوج هو الواجب عليهم
ولو رجعوا الزوج كما مضى فان تاب الشهود ورجعوا واعترفوا بالزور وجب على القاضي ان يحبسهم
بما يقتضيه رجوعهم وكما يلزم ان يكون حكمهم كذلك فان الزوج المتعنت واجب رجلا
مزوجا من يعني بعضه ذهب الزاي لم يجب الكمال البصر يعني كيتا كون من جميع الاركان القاطع
وكان قاضيا فجاء رجلان يختصمان فقال احدهما ان خصمي اخذ مني ياقوتة تساوي
مالا عريضا وابى عنوه فقال خصمه اذا عطيته التعتيق فرق لباحي وجميع ما عليه وازيده الحلب
بالتاء اي عتيق مراده القاضي ان يجعل بزالد عبدا له جليسه كما في بيتهما التعتيق الجليس
ه الى الخصمين فقال ان هذا يعني القاضي اخوذ اجر التعتيق فوضع لقاطعا ينزيد منكما ان تخرجه
واذا اخلف الطعام نظر القاضي بعد ذلك الركيم اي كما قال وقد تصاعد القاضي بالطعام
جعل الجليس والقاضي يرمقان المدعى عليه قال بتنخم ومنخ فما منه في ثيابه كانت
بعنوه فما اخرنا هذا مرتبه واذا الياقوتة خرجت مع النخامة وعكسها الله في قال
رضي الله عنه فكذا يرد الباطن كالمراد لو حكم اولا بالتعتيق والعين لكان حكمه
هو الباطل وان كان يعلم بكرم المدعى عليه بان الغنم يكلمه بزالزور وجليسه
استعمل الحيلة حتى رد الباطن كالمراد فعلت فعل القاضي كان يعلم بالكسب ان

باخرنا هذا مرتبه واذا الياقوتة خرجت